إيان س. لوستيك *

الارتباط المصيري
ما بين إسرائيل والمعضلة الديمغرافية

قامت القوات الإسرائيلية، في فصل الربيع وبداية فصل الصيف من العام ٢٠١٨، بإطلاق الرصاص والغاز على أكثر من ستة عشر ألف فلسطيني. ضراوة هذا الرد على تجمع الفلسطينيين قرب السياج الفاصل المحيط بقطاع غزة، صادمة، لكنها لا تثير الذهول، وهي تعكس حقيقة جوهرية نابعة من خوف عميق. في الحقيقة، إن الطموح الأساسي لمهندسي الحركة الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كان ضمان مكان ما في هذا العالم، هذا المكان الذي أصبح فيما بعد فلسطين، يكون اليهود فيه هم الأغلبية. ويتجسد الخوف المذكور في أنه ربما يخسر اليهود، في نهاية الأمر، موقع الأغلبية هذا بعد أن يتم تحقيق ذلك الطموح.

على مدى عقود، قال مؤسسو الصهيونية، إن اليهود عاشوا كأقلية في كل مكان ولم يكونوا أبدا الأغلبية في أي مكان، هم ضيوف في كل مكان ولم يكونوا المضيفين أبدا. هذا الوضع غير الطبيعي، حسب تعريفهم، هو أصل المعاداة للسامية. حين يشير اليهود إلى أرض يكونون فيها كالشعوب «الطبيعية»، أغلبية، ويعيش بينهم آخرون كأقلية وكضيوف، عندها سينتهي خوف غير اليهود وعدائهم لليهود، أو على الأقل، سوف يتقلّص إلى درجات آمنة.

لقد أصبحت الغلبة الديمغرافية في فلسطين، الأمر الملح بشكل قاطع بالنسبة للصهيونية. ويوضح التناقض ما بين هذا الهدف والأهداف الصهيونية الأخرى (مثل التوطن وحكم كل «أرض إسرائيل») الكثير عن تاريخ الحركة الصهيونية وإسرائيل. كما ويفسر أيضا عدم خوف إسرائيل من استخدام العنف ضد آلاف الرجال والنساء والأطفال، ويبيّن لماذا أدى عدم قدرة إسرائيل على الحفاظ على أغلبية يهودية إلى التسريع في

* أكاديمي ومنظرّ سياسي بارز، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بنسلفانيا.

في العقد الذي سبق حرب حزيران من عام ١٩٦٧، قلّلت حكومات حزب العمل، تحت قيادة بن غوريون أو غيره، من أهمية المطامع المناطقية وصنفت الضفة الغربية على أنها «أراض أجنبية»، وقبلت، بطريقة أو بأخرى، بأقلية عربية صغيرة كملمح دائم لدولة إسرائيل. لكن معضلة التوازن ما بين حكم المزيد من أرض إسرائيل وبين ازدياد عدد السكان غير اليهود، أعادت تأكيد نفسها بطريقة انتقامية بعد حرب حزيران في عام ١٩٦٧.

تبني أنماط من الفصل العنصري التي تزداد صعوبة إنكارها.

الصراع الأمرُّ والأطول وغير المحسوم داخل الصهيونية هو مسألة الأرض. إذا كانت الصهيونية تتطلب أغلبية يهودية، هل على الصهيونيين ان يتخلوا عن خيارات التوسع المناطقي في فلسطين/أرض إسرائيل كي يحموا ترجيح الكفة اليهودية الديمغرافية، أم أن التزام الحركة بـ «تحرير» كل الأرض والإيمان بنمو المجتمع اليهودي يملكان من القوة ما يكفي للاستيلاء والسيطرة على المزيد؟ في ثلاثينيات القرن الماضي، دب الشقاق في المنظمة الصهيونية العالمية بسبب هذا السؤال. في عام ١٩٣٧، ومن خلال استخدام حجج الديمغرافيا، تلك الحاجة الملحة والواقعية، تمكّن ديفيد بن غوريون -وقيادة حزب العمل الصهيوني- بصعوبة كبيرة، من إقناع زملائه أن يقوموا، على الأقل، بالتفاوض مع البريطانيين حول عرضهم بتقسيم فلسطين إلى دولتين، يهودية وعربية. قام البريطانيون بسحب العرض، لكن بن غوريون كان مذهولا وممتنا، حين علم أن البريطانيين، ومن خلال قرار التقسيم، قد تخيلوا إجلاء معظم السكان العرب من الدولة اليهودية.

أشعلت صورة نيل دولة يهودية نقية خيال بن غوريون، وساهمت في تجذير اهتمامه بقبول خطة الأمم المتحدة بالتقسيم بعد عشر سنوات من الزمن.[١]

ألقت الاعتبارات الديمغرافية بثقلها على قرار بن غوريون بقبول دولة يهودية مبتورة ومقسمة كما تم تحديدها في قرار التقسيم في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٤٧. ولكن الدولة، كما هي، كانت ستحتوي على نفس العدد من العرب واليهود يعيشون فيها. بعد أن قدّر بأن قواته ستنتصر في الحرب التي اشتعلت في البلاد وأنه لن يحصل تدخل دولي، وأن الدولة اليهودية ستقام، أصبح الأمر الحاسم هو أن «تحرير» المزيد من المناطق لن يهدد الضرورة الملحة المتجلية في تحقيق الغلبة الديمغرافية اليهودية. وبناء على توجيهات من بن غوريون، قامت الهغناه (الجيش السّري الأساسي للحركة الصهيونية) وذراعها العسكري، البالماح، وبطريقة ممنهجة، بتقليص عدد السكان العرب في المناطق الخاضعة لسيطرة الدولة. وقد تم تنفيذ هذا من خلال التهجير وعدم السماح بعودة اللاجئين إلى بيوتهم. وتفسر هذه الضرورة الملحة الديمغرافية قيام بن غوريون بتجاهل قرار قادته العسكريين ورفض السماح بتوسيع الحرب والاستيلاء على الضفة الغربية، حيث رغب بن غوريون في تلك المناطق، ولكن خوفه من التبعات الديمغرافية لتعدادها السكاني العربي، كان أكبر.

في العقد الذي سبق حرب حزيران من عام ١٩٦٧، قلّلت حكومات حزب العمل، تحت قيادة بن غوريون أو غيره، من أهمية المطامع المناطقية وصنفت الضفة الغربية على أنها «أراض أجنبية»، وقبلت، بطريقة أو بأخرى، بأقلية عربية صغيرة كملمح دائم لدولة إسرائيل. لكن معضلة التوازن ما بين حكم المزيد من أرض إسرائيل وبين ازدياد عدد السكان غير اليهود، أعادت تأكيد نفسها بطريقة انتقامية بعد حرب حزيران في عام ١٩٦٧. اليمين المتطرف الصهيوني «التنقيحي» الذي أسسه فلاديمير جابوتنسكي وتحت قياده مناحم بيغن، وجد اهتماما شعبيا ودعما لأطماعه التوسعية التقليدية، وحصل الأمر ذاته مع عناصر أصولية متطرفة في دوائر اليهود الأرثوذكس وجماعات في الجناح «الناشط» في الحركة الصهيونية الاشتراكية التابعة لحركة هكيبوتس هاميئوحاد (الكيبوتس الموحد) القوية، ومجموعة من مؤسسات تطوير الأرض وبناء المستوطنات. وَجدت من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٧، حكومات تحالفية، بقيادة حزب العمل، نفسها مشلولة بسبب النزاع ما بين هؤلاء الذين كانت رغبتهم في الاحتفاظ بالأراضي المحتلة (خاصة الضفة الغربية وقطاع غزة) أكبر من اهتمامهم بالعرب الذين يقطنون بها، وأولئك الذين عارضوا احتمالية استيعاب المزيد من غير اليهود في الدولة وفضلوا أن يتم التخلي عن «المناطق المدارة»، أو على الأقل، المناطق ذات الكثافة السكانية العالية فيها. ظهرت حالة الشلل هذه على نحو سريع وأدت إلى ما سلكته حكومة إشكول في هذا الشأن: « القرار بعدم اتخاذ القرار»، وهيمنة نهج وزير الدفاع موشيه

من مسيرات العودة في غزة، حديثاً.

ديان بتشديد قبضة إسرائيل ووجودها على الأرض، وفي الوقت نفسه عدم الانخراط في شؤون العرب القاطنين فيها.

لتأكيد ما سلف، قامت إسرائيل في حزيران ١٩٦٧، بفرض قوانينها على واحد وسبعين كيلومترا مربعًا من الضفة الغربية تضّمنت القدس الشرقية. ولكن حتى هذه الخطوة، تم تنفيذها بدقة بحيث تتجاوب مع الضرورات الديمغرافية الملحّة. تعرجت حدود بلدية القدس الموسعة التي أعلنتها إسرائيل وتلوّت كي تزيد الحد الأقصى من الأراضي الفارغة، وفي الوقت نفسه، قلصت عدد السكان العرب إلى أقصى حد. قامت الحكومة بإصدار مجموعة معقدة من التعديلات على قوانين سابقة وقرارات وزارية بخصوص القدس متعمدة تجنب «الضم» الرسمي أو إعلان سيادتها على المنطقة (أمر تم تجنبه أيضا في عام ١٩٨٠ «القانون الأساسي: القدس عاصمة إسرائيل»). كانت نتيجة هذه القرارات، توسيع حدود بلدية أورشليم الإسرائيلية بدلا من توسيع حدود دولة إسرائيل. السبب الرئيسي وراء هذا الاحتيال، كان أنه قد حول الستين ألفا من العرب، سكان القدس وضواحيها، إلى سكان دائمين ولكن ليسوا مواطنين إسرائيليين، مما خفف من التبعات السياسية لزيادة العبء الديمغرافي الناجم عن الأقلية غير اليهودية في الدولة.[٢]

تجلى خلال العقد الأول من الاحتلال، النقاش في إسرائيل حول كيفية التصرف بالمناطق، على شكل صراع ما بين «المطالبين بالضم» و «المعارضين للضم» ولكن حين شكل الليكود أول حكومة دون قيادة حزب العمل في العام ١٩٧٧، بقيادة المتحمس للتوحيد والمطالب علنا بالضم، القيادي مناحم بيغن، لم تقم الحكومة بضم المناطق ولم تعلن سيادتها عليها. كان العامل الديمغرافي هو السبب الأهم الوحيد لامتناع بيغن عن تطبيق المبدأ الذي كان شغف حياته.

في عام ١٩٧٧ وخلال التحضير لقمة كامب ديفيد ما بين أنور السادات وجيمي كارتر، عرض بيغن الجنسية الإسرائيلية كخيار للسكان الذين وصفهم بـ «عرب أرض إسرائيل القاطنين في يهودا والسامرة وقطاع غزة»، إذا تم الاعتراف بسيادة إسرائيل على هذه المناطق. ولكن هذا الشرط، الموجود في النسخة الأصلية والمكتوبة بخط يد بيغن، والذي تضمن رؤية بيغن لـ «خطة حكم ذاتي» تم سحبه سريعا. إضافة إلى وجود مجلس وزاري لحكومة يسيطر عليها من يسعون للاستحواذ على المزيد من المناطق، شكّل منح الجنسية لملايين من الفلسطينيين، تعارضا مباشرا وخطرا مع الهوية الديمغرافية للصهيونية.

وفقا لذلك، وبدلا من إعلان سيادة إسرائيلية على الأجزاء الخاضعة لسيطرة إسرائيل (فعل كان ينطوي على مخاطرة

في عام ١٩٧٧ وخلال التحضير لقمة كامب ديفيد ما بين أنور السادات وجيمي كارتر، عرض بيغن الجنسية الإسرائيلية كخيار للسكان الذين وصفهم بـ «عرب أرض إسرائيل القاطنين في يهودا والسامرة وقطاع غزة»، إذا تم الاعتراف بسيادة إسرائيل على هذه المناطق. ولكن هذا الشرط، الموجود في النسخة الأصلية والمكتوبة بخط يد بيغن، والذي تضمن رؤية بيغن لـ «خطة حكم ذاتي،» تم سحبه سريعا. إضافة إلى وجود مجلس وزاري لحكومة يسيطر عليها من يسعون للاستحواذ على المزيد من المناطق، شكّل منح الجنسية لملايين من الفلسطينيين، تعارضا مباشرا وخطرا مع الهوية الديمغرافية للصهيونية.

شديدة ويلمح إلى منح مواطنة لملايين من العرب)، استخدمت حكومة بيغن مفاوضات الحكم الذاتي والتي كانت جزءا من عملية السلام في كامب ديفيد، كتمويه لتوسيع المستوطنات على نطاق واسع، والتسريع في عمليات الضم من خلال سياسة فرض الأمر الواقع – عملية بطيئة وغير رسمية لدمج المناطق دون أن تؤدي إلى تغيير في المكانة السياسية لسكانها العرب. أصيب «اليسار» الإسرائيلي، والذي أصبح يعرف بـ «معسكر السلام»، بالهلع، وبات مؤمنا بأن «نقطة اللا عودة» باتت وشيكة بحيث يصبح العرب في المناطق، طوعا أو كرها، جزءا من دولة إسرائيل. توافقت الحجة الأساسية التي عرضتها الحكومة على الإسرائيليين من أجل دعم تسوية على المناطق، مع مخاوفهم ونفورهم من العرب، كما مع الأمر الأساسي الصهيوني الملح بشأن الحفاظ على الأغلبية اليهودية في إسرائيل، والتي كانت ستتعرض للخطر في حال تم ضم الضفة الغربية وغزة بشكل دائم.

لكن تغذية الخوف والكراهية اليهودية تجاه العرب، دفع العديد من اليهود الإسرائيليين إلى منحى مختلف جدا ذهب باتجاه دعم التهجير «الترانسفير»، أو طرد العرب من المناطق وحتى طردهم من البلاد أيضا. منذ الأيام الأولى للحركة الصهيونية، رفض معظم أعضائها الطرد الجماعي كوسيلة لتحقيق الهوية الديمغرافية، لأسباب أخلاقية أو عملية، أو كليهما معا. وبالرغم من ذلك، كانت مناقشة هذه الفكرة تتم بشكل دوري وإن كان ذلك يتم بهدوء. في مذكراته، تخيل ثيودور هيرتسل محاولة «طرد السكان العرب المعدمين إلى خارج الحدود». وجدير بالملاحظة، أنه وفي العام ١٩٣٧، كان استنتاج بين غوريون بأن تهجير العرب على نطاق واسع هو أمر سيتقبله المجتمع الدولي، وهو ما مهّد الطريق لتهجير ٧٨٪ من غير اليهود الذين كانوا يقطنون في أجزاء من فلسطين عام ١٩٤٨ والتي أصبحت فيما بعد، دولة إسرائيل. وقد جرى نفي حقيقة التهجير عام ١٩٤٨ والذي فُرض بعنف على خطوط الهدنة في بداية خمسينيات القرن الماضي، لمدة عقود وبطريقة منهجية من قبل عملاء الدعاية الصهيونيين والإسرائيليين، وبذلك تم إنهاء الحاجة للتبرير، والتلميح بأنه لو حدث ذلك فعلا، لما كانت هناك إمكانية لتبريره.

حدث التغيير في ثمانينيات القرن المنصرم حين قام مؤرخون إسرائيليون، وبعد اطلاعهم على أرشيفات الدولة والجيش، بإثبات أن تهجيرا قسريا مدفوعا بالهاجس الديمغرافي قد وقع في العام ١٩٤٨. إضافة إلى الحاجة للرد على الحجة الديمغرافية للحمائم الإسرائيليين، شجّع هذا السرد الأصدق للماضي، العديد من اليمينيين على أن يتبنوا حقيقة التهجير القسري، وصحة هذا النهج ليواكب التحديات الديمغرافية في ثمانينيات القرن الماضي. كما وأصبح واضحا أنه حتى الحكومات الملتزمة فكريا بالضم، لم تطبقه بسبب المعضلة الديمغرافية، أو خوفا من أن تعاقب من قبل الناخبين بسبب إضافة الملايين من العرب إلى سكان الدولة، ولأن المواطنين العرب ملكوا اليسير من التأثير السياسي الوطني، ضخّم سياسيو اليمين الدعوات الصريحة لطرد العرب، إما عن طريق الطرد «الطوعي» أو «التهجير القسري». هذه الدعوات صدرت عن موليديت (الوطن)، حزب رحبعام زئيفي الذي جعل من «التهجير الطوعي» لكل العرب من أرض إسرائيل، الهدف المركزي للحزب.

تم طرح الطرد المباشر بشكل قوي من قبل حزب كاخ برئاسة مائير كهانا. كهانا، الذي كان حاخاما أميركيا ومؤسس عصبة الدفاع اليهودي العنيفة. بعد هجرته إلى إسرائيل، ترشح كهانا للانتخابات تحت برنامج انتخابي يفرض فصلا عنصريا صارما وقوانين عنصرية تجاه العرب، بالإضافة إلى قوانين ضد الزواج المختلط. ولكن مطلبه الأساسي والمركزي، كان إفراغ البلاد من العرب من خلال الترهيب إذا أمكن، أو من خلال العنف إذا دعت الضرورة. شعاره كان، «أنا أقول ما

احتلال ٦٧ يعيد «معضلة الديمغرافيا» إلى الواجهة.

تفكر به أنت!» ولقي كهانا تجاوبا قويا من قبل قطاع المهمشين والجيل الشاب وغير المتعلمين واليهود الشرقيين (يهود من دول إسلامية، أو أن عائلاتهم هاجرت من بلدان إسلامية). وفي شهر آب من العام ١٩٨٤، أيّد ١٥٪ من اليهود الإسرائيليين ممن استُطلعت آراؤهم، «أنه يجب نفي السكان العرب عبر الخط الأخضر»[٣]. في العام ١٩٨٥، وصفت صحيفة نيويورك تايمز كهانا على أنه السياسي الأشهر في إسرائيل. في فترة أخرى من العام نفسه، أظهرت استطلاعات الرأي بأن حزبه سيفوز باثني عشر مقعدا في حال أجريت انتخابات جديدة. في أيلول من العام ١٩٨٦، أعلن ٣٨٪ من الإسرائيليين أنهم دعموا أولئك الذين يعملون على «جعل العرب يغادرون يهودا والسامرة»[٤].

قبل انتخابات عام ١٩٨٨، وصلت قيادة حزب الليكود إلى نتيجة مفادها أن حزب كاخ قد يستطيع تدمير فرص حزبها في تشكيل حكومة جديدة، عبر حرمانها من اثنين أو ثلاثة مقاعد في الكنيست. بناء عليه، قامت بالعمل على إقرار قانون «ضد العنصرية» منع حزب كاخ من المنافسة في الانتخابات. بالرغم من أن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية قد زاد من المخاوف اليهودية وشجّع الحديث «الترانسفيري» في بعض دوائر اليمين والمستوطنين، إلا أن هنالك بعض العوامل التي جرّدت «الترانسفير» من شرعيته وتجاوب العامة معه، منها: حدة الثورة وتعريف الجيش الإسرائيلي لها على أنها مشكلة سياسية وتتطلب حلا سياسيا، والتحديات اللوجستية في تنظيم طرد ديمغرافي كبير، وتحذيرات شخصيات يسارية صريحه بأن اليهود سيعملون بشكل نشط ليتصدوا لأوامر طرد جماعي للعرب، وأخيرا، مشاركة رئيس الوزراء الإسرائيلي حينها في مؤتمر مدريد.

تعاظم الدعم اليهودي لفكرة طرد جماعي للعرب من البلاد، عبر العقود القليلة الماضية. ظهر وفق سلسلة من استطلاعات للرأي أجرتها مؤسسة (بيو) في العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥، أن ٤٨٪ من اليهود الإسرائيليين أيدوا أو أيدوا بشدة عبارة أنه «يجب طرد أو تهجير العرب من إسرائيل»، وكان من ضمنهم ٨٧,٥٪ ممن وصفوا أنفسهم على أنهم يمينيون. من جهة أخرى، بالرغم من الدعم السياسي والنفسي الكافي لإجراءات قاسية كهذه، لم يعد التهجير الجماعي للعرب من البلاد، ظاهرا في الحوار السياسي الإسرائيلي كصيغة تحظى بالتأييد علنًا من أجل حل «المعضلة الديمغرافية.»

ولكن، إذا كان الطرد كحل قد اختفى من الواجهة، إلا أن المعضلة بقيت. وفي حين استمر اليسار باستخدام الديمغرافية

ضعفت الهجرة اليهودية إلى إسرائيل في بداية سنوات الألفين، ودق ناقوس الخطر بخصوص الهجرة اليهودية المعاكسة بأعداد مرتفعة نسبيا. في الواقع، أظهرت الحسابات السنوية في بعض السنوات، أن عدد اليهود المغادرين، كان أكبر من عدد القادمين إلى البلاد. في هذا السياق، اشتدت المخاوف الديمغرافية، وظهر «حل» جديد – الانفصال عن المناطق ذات الكثافة السكانية في قطاع غزة.

للضغط باتجاه الانسحاب من معظم الضفة الغربية وغزة، كان المعسكر الذي بات يُعرف بـ «المعسكر الوطني» يقترح حلا «قديما- جديدا». فاعتمادا على التغيير السريع الحاصل في الوضع في موسكو، بشّر هذا المعسكر بفيضان من المهاجرين اليهود الجدد. وقامت الحكومة والوكالة اليهودية (إحدى أذرع المنظمة الصهيونية العالمية) بإغداق المال على جهود الهجرة والاستيعاب مستهدفين الاتحاد السوفييتي سابقا، ونشروا شبكة من نشطاء المستوطنين و«الموفدين» (شليحيم) الذين يجندون يهودًا للهجرة، ليجوبوا أنحاء الاتحاد السوفييتي سابقا من أجل تجنيد مهاجرين، ونجحوا بالضغط على الولايات المتحدة لمنع اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفييتي من الاستقرار في أميركا.

في محصلة الأمر، اتضح بأن عدد اليهود في الاتحاد السوفييتي سابقا، وإن كان كبيرا، لم يكن كبيرا بما يكفي ليغيّر التوقعات الديمغرافية المخيفة. في بداية التسعينيات، أصبح ضروريا الاعتماد على جذب المهاجرين غير اليهود. فمن خلال الاستفادة من تعديل في قانون العودة أُجري على القانون في سبعينيات القرن الماضي، يحق لأي شخص له علاقة بعيدة مع أي يهودي، إما من خلال الزواج أو أنه مرتبط بالدم بأجداد أو أزواج من اليهود، [يحق له] دخول إسرائيل تحت قانون العودة. وكانت نتيجة هذه السياسة أن ٣٥٪، حسب التقديرات، من أصل أكثر من ٩٠٠,٠٠٠ مهاجر أتوا إلى إسرائيل من الاتحاد السوفييتي سابقا منذ العام ١٩٨٩ لم يكونوا يهودا. تم إخفاء هذه الحقيقة لسنوات طويلة، ولكنها الآن معروفة جيدا.

في واقع الأمر، من أجل حل المعضلة الديمغرافية، كان اليمين على استعداد بأن يقيس عدد اليهود مقابل عدد العرب وليس مقابل عدد غير اليهود. وبهذا فهم، عمليًا، يحافظون على حالة إسرائيل، ليس كـ «دولة يهودية»، وإنما كـ «دولة غير عربية»[٥]. من أجل تحقيق هذه الغاية، تم جلب عشرات الآلاف من الأثيوبيين اليهود وأولئك الذي ادّعوا نسبًا لليهود، إلى إسرائيل (المجموعات السرية الأولى تم توطينها سريا في كريات أربع، المستوطنة اليهودية الكبيرة على أطراف الخليل في الضفة الغربية). وكان الأمر الأكثر إثارة للجدل، هي عمليات البحث العالمية من قبل مندوبي الهجرة محاولين بشكل يائس مواجهة التهديد العربي الديمغرافي عن طريق اكتشاف «قبائل منسية» من اليهود (أو على الأقل غير عرب) في جنوب افريقيا وأميركا اللاتينية والوسطى وجنوب آسيا.

ضعفت الهجرة اليهودية إلى إسرائيل في بداية سنوات الألفين، ودق ناقوس الخطر بخصوص الهجرة اليهودية المعاكسة بأعداد مرتفعة نسبيا. في الواقع، أظهرت الحسابات السنوية في بعض السنوات، أن عدد اليهود المغادرين، كان أكبر من عدد القادمين إلى البلاد. في هذا السياق، اشتدت المخاوف الديمغرافية، وظهر «حل» جديد – الانفصال عن المناطق ذات الكثافة السكانية في قطاع غزة.

في عام ١٩٧٣، أعلنت حكومة جولدا مائير أن قطاع غزة «جزء لا يتجزأ من إسرائيل» وخلال الانتفاضة الثانية، وصل عدد المستوطنين اليهود فيه إلى ٨٠٠٠ نسمة. ولكن حين تجاوز تعداد سكان القطاع اليائسين والمتزايدة أعدادهم، المليون ونصف المليون، وبعد عشرات العمليات الانتحارية الدموية التي ضربت أهدافا مدنية وعسكرية في إسرائيل، طرحت فكرة تخليص إسرائيل من غزة نفسها بصفتها الفكرة الكبيرة التالية لتخفيف المخاوف الديمغرافية. وفي عام ٢٠٠٢، قام خبير الجغرافية السياسية الإسرائيليّ المعروف، أرنون سوفير، بكتابة رسالة إلى رئيس الوزراء أريئيل شارون منوها إلى «البيانات الديمغرافية الخطيرة» والتي كان قد زوده بها قبل بضعة أشهر. «أغلب سكان إسرائيل» كتب سوفير، «يعلمون أن هناك حلا واحدا فقط في مواجهة جارنا المجنون والانتحاري – الانفصال». وفي غياب هذا الانفصال، كتب سوفير، تكون «نهاية الدولة اليهودية». صاغ أرنون القضية من منظور ديمغرافي محدّد لكنه ربطه بشكل مباشر بالمخاوف الأمنية التي ارتفعت وتيرتها خلال الانتفاضة الثانية، فأضاف «عليك أن تتذكر أنه في نفس اليوم الذي تقوم به قوات الدفاع الإسرائيلية ببذل جهودها

الاقتلاع المدبّر.

والنجاح في تصفية هذا الإرهابي أو ذاك، في نفس ذات اليوم، كما في كل يوم في السنة، يُولد في مناطق إسرائيل الغربية نحو ٤٠٠ طفل، وبعض منهم، سيصبحون إرهابيين انتحاريين! هل تعي هذا؟»[٦] بعد انحسار الحديث عن الطرد من الواجهة، وفقدان أغلبية الإسرائيليين الايمان باحتمالية موجات كبيرة وحاسمة من الهجرة اليهودية، بدأ خبراء السياسة نقاشات مكثفة في كيفية رسم خط «فاصل» ما بين اليهود والعرب. وكان الخط الأسهل تحديدًا والأبعد أثرًا وترابطًا منطقيًا بشأن التوازن الديمغرافي هو الخط حول قطاع غزة. من هنا نتجت سياسة شارون بالانفصال الإسرائيلي من جانب واحد عن غزة.

في ظل مواجهة مع معارضة غاضبة من جهة المواطنين وتيار اليمين، سحبت إسرائيل قواتها ومستوطنيها من قطاع غزة في العام ٢٠٠٥. ولكن السؤال المهم هو: هل من المناسب التفكير في أن عرب غزة يعيشون خارج إسرائيل أم لا، في ضوء الغارات المنتظمة للجيش الإسرائيلي داخل القطاع، والعديد من هجمات الصواريخ والأنفاق والطائرات الورقية والبالونات من غزة على إسرائيل، والحصار الإسرائيلي المحكم على المنطقة أرضا وبحرا والمراقبة الدائمة للسكان الغزيين إما من خلال طائرات بدون طيار أو وسائل أخرى، والارتباط الحساس وغير المؤكد ما بين غزة ومصر، والعلاقات الخاصة ما بين إسرائيل وغزة من خلال البنية التحتية والماء والمجاري والصحة؟ وسواء اعتبرنا أن غزة كانت لا تزال تحت منظومة السيطرة لدولة إسرائيل أم لا، فمن المؤكد أنه لم يكن من السهل تحقيق فصل إسرائيل عن غزة الذي تصوروا أنه سيتم إنجازه من خلال الانفصال. بعد تخلي نصف حزب الليكود عن شارون، قام الأخير بتأسيس حزب جديد (كاديما) لقيادة الحكومة، واضطر أيضا إلى الاعتماد على دعم حزب العمل المعارض، والذي كان ناخبوه مهتمين بشكل حاسم بالمكاسب الديمغرافية للانفصال – وفق مبدأ عبّر عنه إيهود باراك، آخر رئيس وزراء من حزب العمل، الذي قال «نحن هنا، وهم هناك».

قامت إسرائيل من خلال إخراج القوات العسكرية الإسرائيلية من القطاع، بفصل حوالي ١,٧ مليون فلسطيني عربي من السكان غير اليهود في المناطق التي أعلنت انها مناطق تحت سيادتها، أو تحت الاحتلال بموجب أحكام اتفاقية لاهاي من العام ١٩٠٧. وفي الحقيقة فإن الدافع الأساسي لهذه الخطوة، وهو خدمة الهاجس الديمغرافي، برز وجذب الاهتمام مجددا من خلال الحجة الرئيسية التي طورها المستوطنون وأولئك من اليمين الذين عارضوا الخطة – وهي حجة تعاظم شأنها لأنها جاءت في حين أصبح الجمهور اليهودي واعيا بأنه حتى وبدون حساب التعداد السكاني المزدهر في غزة، هناك تعداد عربي سكاني لا يطاق داخل إسرائيل والضفة الغربية، ومتوقع أن ينمو خلال العقد القادم.

تم إطلاق هذه الحجة بعد الانتفاضة الثانية، كمناورة سياسية من قبل منظمة أطلقت على نفسها اسم المجموعة الأميركية - الإسرائيلية للبحث الديمغرافي، والتي تضمنت عشرات الباحثين ونشطاء المستوطنين واعلاميين يمينيين، ولكن لم يكن أحد منهم يملك دراية في الشؤون الديمغرافية. وتم تمويل هذه المجموعة من قبل رجل الأعمال بينيت زيميرمان

الانسحاب من غزة: الديمغرافيا تفرض نفسها.

وتمثيلها بشكل بارز من خلال الدبلوماسي الإسرائيلي السابق، يورام إيتينجر، صاحب الخبرة في شؤون الولايات المتحدة. وقد أثبت إيتينجر أنه لا يكل من ترويج الادعاء الكاذب، بأن عدد السكان العرب في الضفة الغربية يقل ب ١,٦ مليون عما يعتقد بشكل عام. وقد قام إيتينجر ومعاونوه بتشذيب وتطوير هذه الحجة عن طريق صناعة إحصائيات تدعي بأن مجريات الديمغرافية والهجرة، ستضمن أغلبية يهودية مستقرة وحتى مرتفعة أيضا. تلقى هذا المجهود، دفعا في بداية عام ٢٠٠٥، خلال الأشهر الأخيرة من الصراع ضد الانفصال عن غزة، حين استضافت مؤسسة أميريكان إنتيربرايز محاضرات لـ بينيت زيميرمان، مايكل وايز وروبيرتا سيد. وقد تم نشر «نتائج» دراستهم على نطاق واسع واستخدمت لدعم ادعاءات دراماتيكية بأنه لا وجود لـ «قنبلة ديمغرافية موقوتة» قابلة للانفجار كما يدعي اليساريون، ولا وجود لـ «سيف ديمغرافي» مسلط على رقبة الدولة اليهودية. وبالتالي، لا حاجة للتخلي عن غزة أو الضفة الغربية.

سخر الخبراء الديمغرافيون من حجة إيتينجر، ولكنها قُبلت كحقيقة في أوساط نشطاء المستوطنين ومؤيديهم الذين ادعوا بأن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي ومركز الإحصاء المركزي الفلسطيني قد تآمروا لإضعاف معنويات اليهود الإسرائيليين، ولتبرير سياسات الانسحاب من المناطق. في شهر شباط ٢٠٠٦، قام أهم مركز أبحاث يميني في ذلك الوقت في إسرائيل، مركز بيغن – السادات في جامعة بار إيلان، بنشر دراسة من ٧٣ صفحة، أطلق عليها العنوان: فجوة المليون شخص: السكان العرب في الضفة الغربية وغزة،[٧] مدعّمة بعدة ملاحق و١٢٩ حاشية. سخر الخبراء من التحريف المتعمد والمعقد للبيانات والمصطلحات الديمغرافية المستخدمة في نص الدراسة، ولكن بالنسبة لأولئك الملتزمين بإبقاء المناطق الفلسطينية تحت السيطرة الإسرائيلية، والحساسين تجاه الهوية الديمغرافية للصهيونية، والقلقين من قدرة «معسكر السلام» على التذكير بهذه الهوية لتبرير التسوية على الأرض، أضحت ادعاءات المجموعة الأميركية – الإسرائيلية للبحث الديمغرافي مغرية بقدر ما هي خاطئة.

في الحقيقة، كانت الثقة التي أولاها المستوطنون ومؤيدوهم لحجة إيتينجر كافية لدفع الصحافيين إلى اعتبارها فهما «بديلا» لطبيعة التحدي الديمغرافي لدى إسرائيل. لكن محاولة حل «المعضلة الديمغرافية» عن طريق شعوذة ديمغرافية، فشلت. في المقابل، لم يكن هناك أي رد من قبل كتّاب دراسة مركز بيغن – السادات على انتقادات مفصلة لعملهم. تم حل المجموعة الأميركية – الإسرائيلية للبحث الديمغرافي دون أن تصل إلى إقناع معظم الإسرائيليين بأن المعضلة الديمغرافية أصغر مما تصوروا، أو أن الخصوبة اليهودية المرتفعة ومستويات الهجرة المرتفعة والمستمرة، جعلت القلق من استيعاب السكان العرب في المناطق المحتلة، أمرا غير ضروري.

في تحليل لمحتوى الصحافة الإسرائيلية على مدى عشرين عاما ما بين ١٩٩٤ و٢٠١٣، بيّن أوريل أبولوف أن قضية

في تحليل لمحتوى الصحافة الإسرائيلية على مدى عشرين عاما ما بين ١٩٩٤ و٢٠١٣، بيّن أوريل أبولوف أن قضية الديمغرافية، بلغت ذروتها قبيل الانسحاب الإسرائيلي من غزة في العام ٢٠٠٥. وبعد أن تدنت أهميتها بشكل ملحوظ لعدة سنوات بعد ذلك، ارتفعت حدة القلق الديمغرافي مجددا في العامين ٢٠١١ و٢٠١٢ وتولت مركز الصدارة بالرغم من تهديدات أخرى (مخاطر متخيلة مرتبطة بالتكنولوجيا النووية الإيرانية بالتحديد). في السنة الأخيرة من دراسة أبولوف (٢٠١٣)، ٤٠٪ من المقالات التي كتبت عن تهديد بقاء الدولة، تمحورت حول الديمغرافية.

الديمغرافية، بلغت ذروتها قبيل الانسحاب الإسرائيلي من غزة في العام ٢٠٠٥. وبعد أن تدنت أهميتها بشكل ملحوظ لعدة سنوات بعد ذلك، ارتفعت حدة القلق الديمغرافي مجددا في العامين ٢٠١١ و٢٠١٢ وتولت مركز الصدارة بالرغم من تهديدات أخرى (مخاطر متخيلة مرتبطة بالتكنولوجيا النووية الإيرانية بالتحديد). في السنة الأخيرة من دراسة أبولوف (٢٠١٣)، ٤٠٪ من المقالات التي كتبت عن تهديد بقاء الدولة، تمحورت حول الديمغرافية. في العالم ٢٠١٤، كتب أبولوف، «الشيطان الديمغرافي» كان «حاضرا بقوة» في النهج السياسي الإسرائيلي.[٨]

ازداد بروز المعضلة أكثر في السنوات القليلة الماضية. وحيث أن إمكانية حل الدولتين قد اختفت، تسبب واقع ارتباط إسرائيل الدائم مع كل السكان العرب ما بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط، بموجات من الرعب الديمغرافي. اشتعلت نقاشات محمومة في شهر آذار من العام ٢٠١٨ حين أعلن مسؤول عسكري إسرائيلي ما كان يؤمن به خبراء الديمغرافية منذ عدة سنوات، وهو أن عدد العرب المقيمين في إسرائيل والضفة الغربية وغزة، يفوق عدد اليهود.[٩]

استمر النضال من أجل الهاجس الديمغرافي الملح كعلاقة مصيرية خلال تاريخ الحركة الصهيونية والدولة وتجلى من خلال: خطة التقسيم والتهجير والهجرة الجماعية لغير اليهود والانفصال عن غزة والتلاعب بالإحصائيات. والآن، هناك إشارات نحو توجه جديد لحل المعضلة، حل يضغط باتجاه مركزية دولة يهودية قوية بدرجة كافية لتحكم أغلبية غير يهودية، عوضا عن أغلبية يهودية قادرة على فرض سلطة يهودية على البلاد بطريقة ديمقراطية. هذا هو المقصد الحقيقي لتمرير قانون الأساس في الكنيست «إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي»، وهو المعنى الحقيقي لاستعداد متزايد من قبل الإسرائيليين والسياسيين الإسرائيليين لنقاش وتبني الدمج القانوني للضفة الغربية بشروط تضمن أن جموع العرب القاطنين هناك، لا يصبحون أبدا، مواطنين متساوين. عوضا عن ذلك، سيتم ضمهم للدولة الإسرائيلية كطبقة أدنى خاضعة لجهاز حاكم يديره اليهود ولأجل خدمتهم. من خلال هذا النظام المهيمن، قد يطمح فلسطينيو الضفة الغربية إلى مكانة أعلى من تلك في غزة، ولكنها أقل من تلك التي يتمتع بها العرب القاطنون في القدس الشرقية الموسعة أو أولئك الذين ولدوا داخل حدود ما قبل العام ١٩٦٧. بمعنى آخر، نظام فصل عنصري – أقلية تحكم آخرين طبقا لقوانين مختلفة من خلال تسلسل هرمي من الامتيازات والتبعية – وهو على الأغلب، المحاولة القادمة لطرد الشيطان الديمغرافي.

كان ليفي إشكول، رئيس الوزراء في إسرائيل حين احتلت قواتها الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧. ومباشرة بعد انتهاء الاقتتال، اعترف إشكول ومجلسه الوزاري بـ«الخطر الديمغرافي»، الذي شكله مليون ونصف المليون من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، وجرى التباحث علنًا في هذا الخطر. عندها قال إشكول: «انتصرنا في الحرب وتلقينا مهرا لطيفا من الأراضي،» ثم أضاف، «لكنه جاءنا مع عروس لا نحبها»[١٠]. وعلى مدى ١٣٠ عاما، حاولت الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل، بشكل يائس، حلّ المعضلة التي تسببت بها رغبتها في الحصول على المهر (أكبر قدر ممكن من أرض إسرائيل/فلسطين يمكنها الحصول عليه) دون حبّ العروس (السكان العرب في البلاد).

حين يفشل نظام الفصل العنصري، الابرتهايد، كما فعلت استراتيجيات أخرى من أجل تجنب تبعات الوجود، المتعذر إزالته، لستة ملايين عربي، قد يكون هناك حاجة للمحاولة، أخيرا، لإنجاح الزواج، حتى إن كان ذلك يعني أن يتحول كل شريك إلى شيء مختلف جدا عما هو عليه الآن وعما كان يتصور بأنه سيكون.

ترجمه عن الإنكليزية: نهاية قواسمي